جمهوريـــــــــــــــة الـــعراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديـــــــــــــــالى
كلية القانون والعـــــلوم السياسية
قـــــســـــم العلوم السيـــــاسية

العلاقات العراقية الخليجية بعد عام ٢٠٠٣

بحث تقدم به الطالب (سلمان كاظم شهاب)
إلى عمادة كلية القانون والعلوم السياسية وهي جزء
من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية

بإشراف
الأستاذ المساعد الدكتور
ســـامـــــــــي احمـــد كـــــلاوي

١٤٣٧هـ ٢٠١٦م

الإهـــــــداء

إلى.....

***من جرع كأس المرار ليسقيني قطرة حب**

من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

من حصد الأشواك عن دربي ليمهَّد لي طريق العلم

القلب الكبير .....(والدي العزيز).

*** من أرضعتني الحب والحنان**

رمز الحب وبلسم الشفاء

القلب الناصع بالبياض..... (والدتي الحبيبة).

*** القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى ريحانة حياتي**

.....(إخوتي وأخواتي).

❖ **الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني .....(أصدقائي).**

المحتويات

ت	الموضوعات	رقم الصفحة
١	المقدمة	١-٢
٢	المبحث الأول: العلاقات السياسية	٣-١٢
٣	المطلب الأول: مواقف دول الخليج السياسية اتجاه العراق	٣-٥
٤	المطلب الثاني: العلاقات العراقية الخليجية والحكومات العراقية	٦-٩
٥	المطلب الثالث: تأثير ما يجري بالعراق على امن الخليج العربي	٩-١١
٦	المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية	١٢-١٩
٧	المطلب الأول: واقع العلاقات الاقتصادية العراقية الخليجية بعد عام ٢٠٠٣م	١٢-١٥
٨	المطلب الثاني: مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية الخليجية	١٦-١٩
٩	المبحث الثالث: العلاقات الاجتماعية العراقية الخليجية	٢٠-٢٢
١٠	المطلب الأول: لمحة عن رابط العلاقة بين العراق ودول الخليج	٢٠-٢١
١١	المطلب الثاني: العراق ودول الخليج رؤية مستقبلية	٢٢
١٢	الخاتمة	٢٣
١٣	المصادر والمراجع	٢٤-٢٧

المقدمة

ان العلاقه بين العراق ودول الخليج ليست حديثه وانما هي علاقه فديمه. حيث الروابط الاجتماعيه والاقتصاديه اضافه الى العلاقات الدينيه والعرقيه وروابط العروبه واسلامية العراق ودول الخليج العربي هي اساس الواقع العراقي الخليجي. والعلاقه بين العراق ودول الخليج بالرغم من جميع الروابط سالفة الذكر الا ان هذه العلاقه تميزت بعدم الثبات وعدم استقرارها. وفي موضوع البحث و وفق الواقعيه الجديده نبين كيفية هذه العلاقه حيث اعترتها كثير من المشاكل على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي .بسبب واقع العراق وما الت اليه الاحداث بعد ٢٠٠٣ وسنستعرض في المباحث الثلاثه السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه بدا من المبحث الاول العلاقات السياسيه والاطاحه بنضام الحكم السابق في العراق ومواقف دول الخليج منه مرورا بالمبحث الثاني والعلاقات الاقتصاديه ومدى التعاون والشركات العامله بين الطرفين انتهاءا بالعلاقات الاجتماعيه والارهاب ومدى تاثيره والرؤيه المستقبليه للعلاقات العرقيه الخليجيه...

الباحث

اشكالية البحث

بالرغم من ان العراق يعتبر من القوى المهمه بين دول الخليج العربي الا ان الواقع الجديد والاحداث الذي مره بها جعلت منه مصدر خوف للتعاون الخليجي ادى الى تذبذب العلاقه بينه وبين دول الخليج العربي

فرضية البحث

بالرغم من الابعاد الايدلوجيه للعلاقات العراقيه الخليجيه مابعد ٢٠٠٣ الا انه هناك ابعاد اخرى بامكان صانع القرار العراقي توضيفها بما يخدم امن واستقرار العراق والمنطقه.

منهجية البحث

استخدم المنهج التاريخي في هذه الدراسه لتوضيح صيرورة العلاقه بين العراق ودول الخليج من ال٢٠٠٣ الى الوقت الحالي.

اضافه الى المنهج التحليلي لتحليل الواقع اضافه الى الرويه المستقبليه للعلاقات بين الطرفين.

هيكلية البحث:

توزع البحث على ثلاث مباحث. تضمن الاول العلاقات السياسيه.. والمبحث الثاني الاعلاقات الاجتماعيه اضافه الى المبحث الثالث العلاقات الجتماعيه ورويه مستقبليه لتلك العلاقه.

المبحث الاول

العلاقات السياسية

بعد أحداث أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ تعرضت دول الخليج العربي وعلى وجه الخصوص المملكة العربية السعودية إلى حملة ضغوط أمريكية تدعو إلى تغير المناهج الدراسية وإجراء إصلاحات واسعة في البلاد تنسجم مع المصالح الأمريكية بعد الهجمات التي تعرض لها (استهداف برجي التجارة) لذا انخرطت دول الخليج في التحضيرات الأمريكية لاحتلال العراق فوضعت إراضيها ومياهها وأجوائها لصالح إنجاح الغزو الأمريكي الذي اكتمل في التاسع من نيسان /ابريل ٢٠٠٣.[١]

المطلب الأول

مواقف دول الخليج السياسية تجاه العراق

اشتملت اغلب دول الخليج على الاطاحة بنظام الحكم في العراق ومساعدة الدول المحتلة على ذلك . مجاران للسياسة الأمريكية من جانب ومن جانب أخر وهو التخوف من نظام الحكم القائم والخوف من احتمالية دخول العراق لهذه الدول واحتلالها كما حدث في الكويت عام ١٩٩١ . ومن الدول التي ساعدت وبشكل مباشر هي (قطر ، والكويت التي انطلقت القوات البريطانية والأمريكية من أراضيها ، كما قدمت وقد (٣٥٠) مليون دولار للقوات الأمريكية حسب ما ذكرته وزارة الطاقة الأمريكية وبعد اكتمال الغزو وبقيت خمس مواقع أمريكية على الأراضي الكويتية لأدامة الجهد الحربي ، كما أن إدارة الحرب والمؤثرات الصحفية للجيش الأمريكي الغازي كانت تعقد في قاعدة السيلية في دولة قطر .[٢]

الا ان تورط الولايات المتحدة في حرب مدن كبدتها خسائر كبيرة فضلا من استحالة حسمها ، جعل الأمور تتبدل ، وبالذات فيما يخص مشروع الشرق الأوسط الكبير ، والأحلام الإمبراطورية للولايات المتحدة ، مما رفعها إلى تغيير سياستها المتبعة تجاه دول الخليج وبذلك تحمل العراق أعباء احتواء رده الفعل الأمريكية ، وإيقاف مشروعها التقسيمي تجاه المنطقة وقد برزت ردود فعل خليجية متناقضة تجاه العراق يعد الاحتلال الأمريكي وأخذت السياسات تبنى على خلفية متشابكة إهمها التدخلات الإقليمية في العراق (دول الجوار) فضلا عن ملف المصالحة الوطنية العراقية ، ورغم كل ذلك بقي الطرفان العراقي والخليجي لديهما دوافع لتوطيد العلاقات وقد برز ذلك خلال الزيارات المتبادلة لمسؤلي الطرفين وإعادة التمثيل الدبلوماسي ، فقد عين العراق سفراء في كل دول الخليج ، وبالمقابل عينت كل من الامارات والكويت والبحرين سفراء لهم في العراق ، ولم تنجح الولايات المتحدة الأمريكية بدفع المملكة العربية السعودية لفخ سفارتها في بغداد .[٣]

كما لم تثمر رغبة قيادات العراق في بناء علاقات مميزة مع المملكة ، خاصة وان مقر السفارة العراقية في الرياض فتح واستلم السفير غانم الجميلي مهامه ، حيث لم تجاوب المملكة مع هذه التوجهات .[٤]

لقد بقيت المملكة العربية السعودية مترددة وغير متفاعلة مع الحكومات العراقية المتعاقبة بعد الاحتلال الأمريكي، ففي زمن الحكومة المؤقتة برئاسة اياد علاوي ، قام بزيارة السعودية اكثر من مرة ، كما أنه يملك علاقات واسعة مع امرائها وبعض اجهزتها الحكومية ، حيث لم تترجم هذه العلاقة على أرض الواقع يدعم حقيقي لحكومة علاوي ، بالرغم من تناقل وسائل الأعلام في ذلك الوقت لخبر تأييد المملكة العربية السعودية للعراق ، ودعمه اقتصاديا على شكل استثمارات ، الا ان شيئا من ذلك لم يحصل ، ولم يترأس الحكومة ابراهيم الجعفري خاصة بعد قضية رفض المملكة أستقبال الحجاج العراقيين ، وما شهدته تلك الفترة من تصعيد أعلامي من قبل الأعلام الرسمي السعودي في أوائل تموز يوليو ٢٠٠٦ لبدء صفحة جديدة من العلاقات .[٥]

الا أن زيارته لم تضع حلولا للمسائل العالقة بين البلدين على الرغم من أعلان المملكة خلال المباحثات عند دعمها لمشروع المصالحة الوطنية سياسيا واقتصاديا ،حيث أكد العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز بأن السعودية ستدعم العراق في شتى المجالات ، فيما أكد رئيس الوزراء العراقي أنه أتفق مع القيادة السعودية لبدء إجراءات التمثيل الدبلوماسي ، مؤكدا أن العلاقات العراقية السعودية تؤسس إلى واقع جديد بخدمة مصالح البلدين وشعبيهما ويدعم مواقفهما المشتركة ، كما قام العراق بدراسة مسودة اتفاقية أقدمها الجانب السعودي لتحديد أخر . التعاون المستقبلي بين البلدين وحسم ملف المعتقلين لدى الجانبين . في حين التقى مطولا رئيس الاستخبارات السعودية الأمير مقرن بين عبد الله بن عبد العزيز، الذي أقامه مأدبة غداء للمالكي والوفد المرافق في قصر المؤتمرات في جدة بحضور الأمين العام لمجلس الأمن الوطني السعودي الأمير بدر بن سلطان بن عبد العزيز .[٦] ولقد سبق للجانب السعودي أن قام بتسليم (١٦) عراقيا من المحكوم عليهم بالسعودية كخطوة أولى باتجاه حسم هذا الملف وتشير إحصائيات غير رسمية إلى وجود (٨٠٠) عراقي محتجزين في السعودية ، فيما يصل عدد المعتقلين السعوديين في العراق نحو (١٠٠) معتقل .[٧]

ورغم كل هذه المعطيات لم تشهد العلاقات العراقية السعودية تقدما ملموسا ولا سيما في الجوانب السياسية .

أما الكويت فعلى الرغم من تجاوبها مع بعض الملفات المعلقة بين الجانبين ، الا أن موقفها اتجاه العراق ما زال هشا ومبينا على هواجس الماضي ، لذا فإنها رفض إطفاء أو حتى تخفيض ديتها المترتب على العراق .[٨] وعلى عكس المقوف السعودي والكويتي كان موقف الأمارات العربية المتحدة تجاه العراق هو الأكثر وضوحا ، فقد أطفأت مجمل ديتها المترتب على العراق والبالغ (٧) مليار دولا وتوجهت بثقلها السياسي والاقتصادي إلى العراق وبدأت الاستثمارات الإماراتية تتطور بشكل ملحوظ في العراق.[٩]

المطلب الثاني

العلاقات العراقية الخليجية والحكومات العراقية

تمثل العلاقات بين العراق والخليج العربي أهمية متزايدة كونها تصب في مسار أمن واستقرار الطرفين من جهة ، والعلاقات التاريخية والروابط العربية المشتركة من جهة أخرى ألا أن العلاقات اكتفتها حالة من التذبذب بين المد والجزر من خلال أكثر من ثلاثة عقود من الزمن منذ ثمانينات القرن العشرين وحتى اليوم في ظل أزمات إقليمية هددت أمن واستقرار المنطقة وهي الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠ــ ١٩٨٨) والغزو العراقي للكويت آب /اغسطس ١٩٩٠ م ، وما تلاها حرب الخليج الثانية على العراق عام ١٩٩١م ، وصولا إلى الاحتلال الأمريكي للعراق ربيع(٢٠٠٣) والذي مثل مرحلة جديدة في واقع العراق والشرق الأوسط استقبلته الخليج خلال البيان الختامي لمجلس التعاون الخليجي الأعلى للدورة ٢٤ الذي أنعقد في الكويت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ والذي أعرب عن ارتياح المجلس للتوجه الجديد للإدارة الأمريكية مع التأكيد على ضرورة التعجيل في نقل الحكم إلى العراقيين ثم واجهت دول المجلس بعد ذلك موقفا حرجا عندما تم التوصل إلى اتفاقية انسحاب القوات الأمريكية من العراق في نهاية عام ٢٠١١م ، اذ عقدت قمة في الرياض ١٨/كانون الأول ديسمبر ٢٠١١ م ، اكدت فيه خشيتها من الفراغ الأمني في المنطقة ، وتخوفها من تصاعد التنافس الإقليمي في العراق وتزايد النفوذ الإيراني فيه.

وبرزت تحديات جديدة واجهت دول المجلس الخليجي بعد دخول تنظيم داعش الإرهابي إلى مدينة الموصل شمال العراق في حزيران /يوليو ٢٠١٤، وتمده إلى عدة محافظات أخرى سارعت دول المجلس إلى طلب تنسيق أمني بين دولها لتحصينها من الداخل ضد احتمالات تهديد أراضيها ، واعرب مجلس الوزراء السعودي في ١٦حزيران /يوليو ٢٠١٤م ، عن قلقة أزاء التطورات في العراق وأكد ضرورة الحفاظ على سيادة واستقلال العراق ورفض التدخل الأجنبي في شؤونه الداخلية ، بينما أعلنت

وزارة الخارجية الإماراتية في ١٨حزيران /يوليو ضرورة وحدة العراق الإقليمية وانفاذه وتبني مقاربه وحل وطني يجمع ولا يفرق ، ورفض التدخل بشؤون العراق الداخلية [١٠]

حكومة العبادي والعلاقات العراقية ـ الخليجية

تشكلت الحكومة العراقية الجديدة برئاسة الدكتور حيدر العبادي بعد الانتخابات البرلمانية التي جرت في نيسان/ ابريل ٢٠١٤م ، كحكومة وحدة وطنية ممثلة لكل الأطباق السياسية . وتبنت من البداية في برنامجها الحكومي سياسة خارجية منفتحة على دول الجوار[١١] . وفي مقدمته دول مجلس التعاون الخليجي مع الرغبة في طي صفحة الماضي وبحث جميع الملفات العالقة بين العراق ومحيطه الخليجي ، بدأت بعدها سلسة زيارات ولقاءات بين الجانب العراقي والخليجي منها زيارة وزير الخارجية العراقي ابراهيم الجعفري إلى الكويت في ظل تقدم وصفه بأنه (ثابت ومستمر) بينهما ثم زيارة وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الخالد الصباح إلى بغداد وتأكيده التزام الكويت بقرارات مجلس الأمن الداخلي في مكافحة الأرهاب وتمويله وتجفيف منابعه خاصة القرارين ٢١٢٠و ٢١٧٨ وتأكيده أن دول المنطقة تواجه فكرا مدمرا بنجاح لمواجهة شاملة [١٢]

أما المملكة العربية السعودية فقد قرأت الموقف من الحكومة العراقية الجديدة بأنه سينفتح باب التفاهم مع إيران في ظل تفعيل الأخيرة جهودها لموجهة الإرهاب وحاجتها للتفاهم الإقليمي مع قوانين إقليمين هما المملكة العربية السعودية وتركيا .[١٣] وفي ذات التوجه أكد الرئيس العراقي فؤاد معصوم بأنه سيعمل على أصلاح العلاقات العراقية الخليجية في ظل دعم المملكة الذي ابدته للتواصل في العلاقات العراقية ـ السعودية على أسس مبنية كمنطلق لتطور علاقات العراق مع دول الخليج العربي[١٤]. وذلك بعد أن قتم معصوم بزيارة الرياض في١١ تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠١٤م ، بعد سنوات من السيرود في العلاقات بين البلدين ، واستكمالا للفئات بين مسؤلي البلدين جرت في جدة وباريس ونيويورك ، أكدت رغبة حقيقة وجادة للتعاون المشترك في المجالات الأمنية والسياسية وقدم معصوم دعوى إلى المملكة من أجل تنسيق عالي

المستوى لمواجهة الإرهاب واقامة تحالف إقليمي لمواجهة تنظيم داعش بينما ابدى وزير الخارجية الراحل الأمير سعود الفيصل رغبة بلاده في فتح السفارة السعودية في بغداد وتأكيده (أن العرب سند للعرب ، والعرب داعمون لأستقرار العراق ووحدته)[١٥]

ويتبع ذلك زيارة رئيس مجلس النواب العراقي الدكتور سليم الجبوري إلى المملكة العربية السعودية في ١٧ تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠١٤.[١٦] ولقائه رئيس مجلس عبد الله الشيخ واشار الجبوري إلى أن مكافحة الإرهاب هي من أولويات العراق وتتطلب تعاونا مع الأخرين ، وأن العراق والمملكة والقوانين الأهم لمواجهة الإرهاب وتحمل المسؤولية اتجاهه ، وقد منح الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز النازحين العراقيين مبلغ نصف مليار دولار مساعدات انسانية وتم بحث ملفات عدة بين البلدين كالإرهاب والعمل الدبلوماسي والاتفاقيات التجارية وتبادل السجناء بين البلدين[١٧] .

ثم قام وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة عبد الله بن زايد بزيارة العراق والتقى برئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي وتأكيده الكامل على وقوف بلاده مع العراق ضد الإرهاب ، وتأكيد مساعي الحكومة العراقية وتوجيهاتها الداخلية والخارجية. ثم زيارة العبادي إلى أبو ظبي التي مثلت دفعة جديدة للعلاقات بين البلدين أثمرت عن التعاون بين البلدين في محاربة الإرهاب ومواجهة تنظيم داعش ، وتطوير التعاون التجاري والسعي لتعزيز الأمن في المنطقة ، وتواصلت الزيارات واللقاءات أيضا بين العراق وبقية دول مجلس التعاون الخليجي مثل قطر والكويت والبحرين بنفس الاتجاه للتنسيق المشترك في القضايا المحلية والإقليمية والدولية .

لا يمكن تجاهل إيران في المنطقة لعا معنويات عديدة وان حالة عدم الاستقرار في العراق منذ عام ٢٠٠٣ . دفعت قوى إقليمية ودولية الأداء دور مؤثر فيه وفي مقدمتها إيران بحكم الجوار الجغرافي فضلا عن العلاقات التاريخية التي تربطها مع أغلب القوى السياسية التي كانت في المعارضة للنظام العراقي السابق . والمصالح التجارية والاقتصادية التي تربط إيران بالعراق ، والعلاقات الثقافية والاجتماعية والدينية بين

البلدين ، وتطلع إيران لأن تكون صاحبة النفوذ الأكبر في المنطقة وتركيزها على أهمية العراق في دائرة النفوذ والمصالح الإيرانية الاستراتيجية فيها ، وقد أشار حسين امير عبد الله مساعد وزير الخارجية الإيراني في تموز /يوليو ٢٠١٤ الا أن بلاده لم تسمح بتقسيم العراق وأن إيران والعراق لهما (علاقة ستراتيجية) وأن أي تدخل إرهابي في العراق يؤثر على أمته وبالتالي يؤثر على أمن إيران ومن اجل ضمان الأمن القومي الإيراني فإن بلاده ستتدخل عند الحاجة. وان مكافحة الإرهاب في المنطقة أمر ضروري ومهم لن تتراجع إيران عنه .[١٨]

حدث تقارب خليجي عراقي في عهد العبادي يجب تطويره ودول التعاون تدعو التوجه الجديد في العراق تتطلع إيران لأن تكون صاحبة النفوذ الأكبر في المنطقة وتركز على العراق كمنطلق لدائرة نفوذها الإقليمي . السعودية طالت طهرا بعد الاتفاق النووي باستغلال مواردها في التنمية وتحسين أوضاعها بدلا من القلاقل .

دول الخليج تخشى بقاء العراق المقسم الطائفي ير المستقر مع تنامي دور إيران ضمن وفاتها مع أمريكا .

ابتعاد دول الخليج عن العراق بعد احتلال ٢٠٠٣ أدى إلى تمرد لنفوذ تركيا وإيران على الأراضي العراقية .

إيران تعتبر العراق جزءا من أمتها الداخلي وأعلنت على أن تدخلها عند الحاجة لمكافحة الإرهاب في الأراضي العراقية .

إيران تعتبر العراق جزءا من نظامها الداخلي واعلنت أن تدخلها عند الحاجة لمكافحة الإرهاب في الأراضي العراقية .

وبعد توقيع الاتفاق النووي الإيراني في دول في حزيران /يوليو ٢٠١٥ بدأت مرحلة جدية في الشرق الأوسط هي مرحلة النوبات السياسية تجسدت في علاقات عقدت في الدوحة بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ودول مجلس التعاون الخليجي

التي حاولت واشنطن من خلالها طمأنت المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي بعد توقيع الاتفاق النووي مع طهران . بوجود رغبة حقيقة لانهاء الازمات في المنطقة ، وأن الاتفاق في واقع الحال يحول إيران لدولة شريكة مهمة في حل أزمات المنطقة ، وأكد جون كيري وزير الخارجية الأمريكي بان الاتفاق النووي الإيراني سيعزز أم ن دول الخليج ، وأن الحوار هو افضل فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني ، وأن أمريكا ملتزمة بأمن واستقرار الخليج ، مع الشارة إلى اشتراك إيران في هيكلية النظام الإقليمي ، وإعادة رسم النظام الإقليمي الخليجي مما فيه ملف الإرهاب بالعراق ، والنظر في الاستراتيجية الأمنية الخليجية في حين رحبت دول مجلس التعاون الخليجي بمبدأ التوصل إلى اتفاق ودعم مسار العمل السياسي والدبلوماسي على أساس الرغبة في تغير السياسة الإيرانية الإقليمية من خلال قدرة الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا على مراقبة ومنع إيران من تطوير امتلاك السلاح النووي[١٩].

المطلب الثالث

تأثير ما يجري في العراق في أمن الخليج العربي

يصعب القول أن الاحتلال الأمريكي للعراق ، على الرغم من سقوط نظام صدام حيث إلى استقرار منطقة الخليج ، أذ لا تزال عوامل التوتر قائمة ويأتي الإرهاب على رأس القائمة حيث ضاع الأمن بين اطراف ثلاثة .

الطرف الأول : هو الأمريكيون الذين يرون في الإرهاب قوة محاربة لا تعترف في المواثيق الدولية وتتطلب مكافحته من جانب الأمريكيين الخروج على المواثيق الدولية ، ضاربين عرض الحائط سيادة الدول والأعراف الدولية .

الطرف الثاني : فهو مؤسسة الحكم في العراق التي ترى أن جيران العراق لا يريدون استقراره وعليه تطلب من الأمريكيين ممارسة المزيد من الضغط على دول الخليج ، لوقف البعثيين والمتطرفين من السنة والشيعة على حد سواء .

الطرف الثالث : وهو دول الخليج التي لم تمثل بالإرهاب الا بعد فشل واشنطن في حسم الأمور بسرعة لصالحها حال سقوط نظام (الطائفية كما ورد) كما أدى احتلال العراق إلى زيادة التوتر بين الولايات المتحدة وإيران من جراء خوف من أهل الخليج وواشنطن من تقسيم العراق وما قد ينشأ على الانقياض من حرب أهلية طامسة حتى على مجمل النظام الإقليمي في الخليج ثم قيام دولة شيعية في جنوب العراق ، وتمدده النفوذ الإيراني في منطقة الخليج عموما الأمر الذي سوف يؤثر في حال الاستقرار الداخلي في الدول الخليجية العربية . يتوج أخيرا بغلق واشنطن ودول الخليج العربي بشأن البرنامج النووي الإيراني .[٢٠]

ولعل أخطر ما يجري في العراق حاليا هو أفرازات عدم الاستقرار التي تمس المواطن العراقي مباشرة ، ووفقا لتقرير صادر عن الأغذية والزراعة (العام) وبرنامج الأغذية العالمي في ٢٣/٩/ ٢٠٠٣ فأن نصف شعب العراق اصبح من السخط على دول الجوار الغنية ، وبذلك يستمر ما يذره نظام صدام ضمن أن مئاسيه تأتي من دول الخليج العربية التي لم تتنازل من رجوتها فزرعت الجوع واستمرت في تصدير الإرهاب بين الذين يزرعون الموت صافرا .

وسوف يحكم العلاقات الاستراتيجية بين الطرفين رفض السعودية خاصة وبقية الدول الخليجية عامة ، ما لا يناسب تطلعاته والرغبة فيها .

ما دامت مشكلة الشرق الأوسط دون حل ، وما دامت هناك قوى شعبية تدفع بعدم تطبيع العلاقات مع العدو الاسرائيلي ولكن فشل دول مجلس التعاون الخليجي في ايجاد قوة محلية ذات قيادة واساليب تتناسب التهديدات الجديدة ، سير الخليجيين على قيادات صعبة لمصلحة الجانب الإمريكي قد تتعدى التسهيلات وتصل إلى الوجود الفعلي على الرغم من انحسار الطرفين العراقي والإيراني مؤقتا . [٢١]

المبحث الثاني

العلاقات الاقتصادية

المطلب الأول

واقع العلاقات الاقتصادية العراقية الخليجية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣

شهدت العلاقات الاقتصادية العراقية الخليجية تطورا ملحوظا بعد عام ٢٠٠٣، وتمثل ذلك بدخول العديد من الشركات الخليجية بما فيها القطاع الخليجي الخاص إلى الأسواق العراقية ولا سيما في المحافظات الجنوبية والجدير بالذكر هنا الشركات الكويتية في مقدمة الشركات الخليجية ، بعد قطيعة استمرت لأكثر من ثلاثة عشر عاما ، وكانت مجموعة شركات أكسل التجارية الكويتية في طليعة هذه الشركات ، حيث فازت بعقود استثمارية في العراق في مجالات الصحة والبيئة والاعمار.[٢٢]

وكان العراق ولتشجيع التجارة مع دول الخليج العربية ، قد بدأ محادثات تتعلق بالتجارة الحرة مع دول الخليج العربية عام ٢٠٠٤ ، بعد أن وقع على اتفاقيات لأزالة العوائق التجارية مع كل من تركيا وإيران ، وفي هذا الصدد صرح علي علاوي وزير التجارة العراقية السابق وفي مقابله مع وكالة فرانسس قائلا : لقد وقعنا مذكرات تفاهم مع إيران وتركيا وبدأت الأن مفاوضات مع دول مجلس التعاون الخليجي وتضمنت مذكرات التفاهم التي وقعها العراق مع كل من تركيا وإيران العمل علة أتخاذ خطوات سريعة لأزالة العوائق التجارية وزيارة تدفق الاستثمارات [٢٣].

ولتفعيل دور الشركات الخليجية في إعادة اعمار العراق ، اقامت شركة معرض الكويت الدولي بالتعاون مع شركة الرياض ويدعم من غرفة تجارة وصناعة الكويت ، معرض إعادة اعمار العراق في الكويت ، والذي عد أكبر حدث اقتصادي تشهده الكويت يتعلق بالعلاقات الاقتصادية مع العراق ، واكتسب هذا المعرض أهمية من عدد الشركات التي شاركت فيه وقدرت بنحو ٣٥ شركة صناعية كويتية[٢٤] .

كما تمكنت شركة المخازن العمومية الكويتية من الحصول على عقد من نقل الوقود من خزانات البترول الوطنية الكويتية إلى المستودعات الجنوبية لشركات تسويق النفط العراقية (سومر) وبقيمة ٢,٧٦٠ دولار أمريكي ، وكانت مدة العقد ثلاثة أشهر [٢٥].

لم يقتصر النشاط التجاري على الشركات فحسب ، بل تعدها إلى الشركات السعودية والإماراتية أيضا ، حيث وقع العراق والسعودية في أيار /مايو من عام ٢٠٠٤ على أنفاق يقضي بقيام أكثر من (٥٠) شركة سعودية بنقل الوقود المصفى إلى العراق ، حيث صرح مصدر مسؤول في وزارة النفط العراقية أن الدفعة الأولى من الناقلات والبالغ عددها (١٠٠) ناقلة يوميا بدأت بنقل الوقود عبر المنافذ الجنوبية مشيرا إلى أن عدد الناقلات سيزداد تدريجيا حتى يصل إلى ١٢٠٠ ناقلة يوميا واضاف المصدر إلى أن هذه الكمية تعد الدفعة الأولى من الوقود جهزت العراق بعد اجتماع الأخير للجنة السعودية ــ العراقية وتم خلاله على تزويد العراق بكميات من الوقود تصل إلى العراق بشكل يومي [٢٦].

وقد خطت دول مجلس التعاون الخليجي خطوة مهمة في طريق تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مع العراق ، ومن خلال إعلان وزراء خارجية دول المجلس وخلال اجتماعهم في مدينة جدة يوم السابع من حزيران /يونيو ٢٠٠٤، عن ترحيبهم بحكومة أياد علاوي المؤقتة[٢٧] .

وكان هذا التطور في العلاقات كفيلا بتبني اتحاد غرف التجارة والصناعة لدول مجلس التعاون الخليجي الاستراتيجية تقوم على تشجيع ودعم الشركات الخليجية للاستثمار في العراق والمساهمة في مشاريع إعادة اعمار العراق وتضمنت هذه الاستراتيجية :

١ـ تعزيز مساهمة الشركات الخليجية في عقود مشاريع إعمار العراق .

٢ــ تشجيع ودعم أقامة علاقات اقتصادية متينة وقابلة للتوسع والتطور وخاصة مع القطاع العراقي الخاص والتنسيق مع اتحاد الغرف التجارية العراقية .

وتضمنت خطة عمل تنفيذ هذه الاستراتيجية ، تشكيل لجنة مشتركة مع اعضاء اتحاد الغرف الخليجية والعراقية تعمل على تفعيل ودعم العلاقات الاقتصادية العراقية ــ الخليجية ، من خلال تكثيف اللقاءات والزيارات المتبادلة بين رجال الاعمال وممثلي الشركات العراقية والخليجية ، والسعي

بأتجاه التوقيع على اتفاق تعاون التنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجانبين ، كما تضمنت خطة العمل على أقامة معارض للمنتجات الخليجية في أحدى الدول العربية المجاورة لزيارة وتوسيع التبادل التجاري بينهما ، فضلا عن عقد الندوات والمؤتمرات المشتركة والتي من شأنها كشف وتوضيح مجالات وفرص الاستثمار في العراق ، وامكانية مشاركة الشركات الخليجية فيها ، أضافة إلى ما سبق تضمنت الخطة أيضا دعوى الجهات الحكومية الخليجية ذات الصلة إلى الاسراع في أقامة مناطق كمركية حدودية مع العراق ، وتذليل العقبات التي تعترض دخول رجال الأعمال العراقيين إلى اخطار الخليج العربية [٢٨] .

ورغم تردد بعض الشركات الخليجية في دخول الساحة العراقية نتيجة الأوضاع الأمنية فان ذلك لم يمتنع شركات أخرى من دخول الأسواق العراقية مستثمرة الفرص المتاحة ، ومستغلة القرب الجغرافي والمهارة الفنية التي تمتلكها هذه الشركات ، ومن هذا المنطلق وقعت شركة الاتصالات المتنقلة الكويتية إلى العاصمة العراقية بغداد [٢٩].

كما وقعت الشركة العامة للنقل البري العراقية عقدا مع شركتي (الفضيلة والثقة) الكويتيتين ، تضمن قيام الشركتين بنقل البضائع المستوردة والصادرة بين البلدين ، وبما فيها المواد الغذائية والانشائية ومواد أخرى[٣٠].

لم يقتصر الأمر على ذلك فحسب بل تعداه إلى تجارة الذهب ، حيث أعتمدت الأسواق العراقية خلال الفترة المنصرمة على الذهب الجاهز والقادم من دول الخليج العربية وخاصة من دول الأمارات العربية والسعودية ، وراجت تجارة الذهب الخليجية بشكل كبير بالأسواق العراقية ، لجودتها ودقتها واعتمادها على ختم شركات الذهب العالمية ، فضلا عن أسعارها المناسبة ومديلاتها الحديثة[٣١] .

وتقدر حجم الفرص الاستثمارية التي يمكن للعراق أن يوفرها للمستثمرين الخليجيين والاجانب بأكثر من ١٠٠ مليار دولار ، فضلا عن مشاريع أعادة أعمار العراق الذي تعاني بنيته التحتية من التخلف والدمار منذ عام ١٩٩٠ ، وقد أكد وزير القطاع الحكومي في دولة الأمارات العربية سلطان بن سعيد وخلال تصريح صحفي : "أن دولة الخليج وفي مقدمتها الأمارات مستعدة لتقديم خبراتها وأمكاناتها لخدمة الاقتصاد العراقي ، وأن الحكومة تشجع الشركات والمستمرين الأماراتيين العمل في السوق العراقية[٣٢] .

لقد دفعت حجم الاستثمارات الكبيرة ومشاريع أعادة أعمار العراق الكبيرة ، والرغبة في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين العراق ودول الخليج العربية ، الجهات الحكومية ذات صلة في كلا الجانبين إلى تنشيط الفعاليات واللقاءات الاقتصادية بينهما في محاولة تشجيع وجذب الاستثمارات الخليجية إلى العراق .

ومن هذا المنطلق شهدت السنوات الخمسة الماضية العديد من الزيارات الرسمية المتبادلة لكبار المسؤولين العراقيين والخليجيين وبرفقة رجال أعمال ووفود تجارية كبيرة ، وكان هدفها دعم وتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والبحث في كيفية الاستثمار في العراق وتنشيط العلاقات التجارية والاقتصادية بين الجانبين والعودة بالعلاقات إلى ما كانت عليه قبل ١٩٩٠ [٣٣] .

كما شهدت عدد من البلدان العربية المجاورة أقامة عدد من المعارض للسلع والمنتجات والبضائع الخليجية ، وعلى الصعيد ذاته ، أقيمت العديد من المؤتمرات واللقاءات الاقتصادية في بعض دول الخليج العربية ، منها مؤتمر " الاعمال والاستثمار في العراق" الذي عقد في دولة الأمارات العربية المتحدة (إمارة دبي) في آب /اغسطس عام ٢٠٠٧، وشارك فيه العديد من المسؤولين العراقيين فضلا عن رجال الأعمال العراقيين والخليجيين والعرب والأجانب ، وكان هدف المؤتمر تشجيع الشركات الخليجية ولا سيما الأماراتية على الاستثمار في العراق [٣٤] .ويعد الملتقى العراقي الخليجي الأول الذي عقد العاصمة البحرينية أواخر عام ٢٠٠٧ الأكبر والأهم ضمن نشاطات تفعيل الاستثمار في العراق ، وكان الملتقى حافزا قويا لتشجيع ودعم الشركات الخليجية للاستثمار في العراق ، لا سيما وأن أكثر من ٩٠٠ شركة تجارية و١٢٠٠ شخصية من المسؤولين ورجال الأعمال العراقيين والخليجيين والعرب والأجانب قد شاركو فيه [٣٥].

لقد اسهمت المساعي والجهود العراقية في دعم وتنمية العلاقات الاقتصادية مع دول الخليج العربية بهذا الاتجاه في توسع نطاق العلاقات التجارية مع العراق ، الأمر الذي دفع اتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي مؤخرا ، وقد جاء هذا القرار في ختام أعمال المؤتمر الرابع والعشرين بين مسؤلي الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ورؤساء واعضاء اتحاد غرف دول

مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في العاصمة العمانية (مسقط) في شهر آذار /مارس ٢٠٠٩ [٣٦] .

ورحب العديد من الاقتصاديين العراقيين باستعادة العراق عضويته في اتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي ، مؤكدين على أهمية توسيع دور القطاع الخاص في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، وتفعيل اللجنة الخليجية المشتركة كل معوقات الاستثمار والتبادل التجاري والمواطنة الاقتصادية بين العراق ودول الخليج ، وقال محمود علوش نائب رئيس غرفة تجارة بغداد : " أن من شأن هذا القرار الإسهام في تفعيل عملية التبادل التجاري والتكامل الاقتصادي بين العراق ودول الخليج مباشرة " واضاف أن العراق من أوائل الدول العربية التي أسست غرف التجارة العربية وكان الاقتصاديين بالقضايا العربية التجارية دور في تشجيع تشكيل هذا الفرق لذلك فإن العودة في هذا الوقت تعد أمرا طبيعيا نظرا لثقل العراق في المنطقة ، واوضح علوش نحن في غرفة تجارة بغداد ندعو إلى تعاون غير مسبوق مع الامانة العامة لمجلس التعاون ، إلى تعاون وفق أطار منهجي يتيح لشركئنا كممثلين القطاع الخاص العراقي الخليجي المشترك ، وأن عودة العراق ستساعد على تسهيل انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية وأكد علوش أن العراق سيأخذ مستقبلا خطوات مهمة في هذا الاتجاه ، وطالب علوش دول الخليج العربية بالسعي إلى ايجاد حلول المناسبة وتقدير المقترحات اللازمة لأزالة العقبات التي تعترض مسيرة عمل السوق الخليجية المشتركة والتعرفه الكمركية [٣٧] .

المطلب الثاني

مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية ـ الخليجية

من المتوقع ان تكون العلاقات الاقتصادية ـ العراقية ـ الخليجية في المرحلة المقبلة فيحال أفضل مما كانت أبان السنوات المنصرمة أو في المرحلة الراهنة أذ لم يقرضها أي عائق يعكرها ويعيدها إلى الربيع الأول السنوي كانت عليه قبل عام ٢٠٠٣، لا سيما وأن العوائق التي كانت عائلا دون استثناء وتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية على حد سواء قد زال محضرها وأن المتبقي منها قد تحسم مع مرور الزمن ، وهذا ما أشارت إليه بعض الدراسات الاقتصادية فقد أكد شهاب قرقاش الخبير في الشؤون الاقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة وفي دراسة له بعنوان " آفاق

العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق بعد نهاية حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣" والتي نشرتها صحيفة الأمارات الاتحادية " أن نفوذ علاقات التعاون بين العراق ودول مجلس التعاون : في مجالات السوق الحرة إلى عقد شركة بين الطرفين ، حيث توجد صادرات مباشرة بين هذه الأقطار والعراق . وقد تنامت التجارة فيما بينها وبين العراق ولا سيما مع دولة الأمارات العربية المتحدة ، وبلغت قيمة المبادلات التجارية ما بين ٣,٥و٣مليار دولار سنويا ، فضلا عن أن هناك شكوكا حول قدرت الأردن على الاستمرار في تجارته مع العراق في بيئته قد يسودها اقتصاد السوق الحرة وهناك احتمالات مشجعة للنمو الاقتصادي في العراق ناجمة عن قدرة العراق على النمو بوصفه بلدا غنيا بالموارد الطبيعية فقد تحدث زيادة سريعة في انتاجية العراق ودخله نتيجة لرفع العقوبات الاقتصادية مما يعني أمكانية استمرار دفعة التعويضات ستكون موضع شك. لذا فإنه سيحضى بدخل أضافي وسيكون هناك مكان الصغار التجار النشاط التجاري بين العراق واقطار الخليج العربي ولكن تسيطر هناك مخاوف حول مدى انفتاح السوق العراقية ، فالفرق تقليديا يعتبر سوقا اشتراكية وقد لا يقبل بسهولة نموذج السوق الحرة [٣٨].

مهما يكن من أمر ضمن المتوقع أن تشهد العلاقات الاقتصادية العراقية الخليجية في المستقبل المنظور نموا ملحوظا انطلاقا من الاعتبارات الأتية :

١ــ حالة الأمن والاستقرار التي بدأت تشهدها العديد من مناطق العراق تدفع بالشركات الخليجية باتجاه الاستثمار فيه ، لا سيما وأن العديد من الشركات كانت دخلت الاسوق العراقية في ظروف أشد من ذلك .

٢ــ الانفتاح السياسي والدبلوماسي لدول الخليج العربية على العراق من خلال زيارة عدد من المسؤولين الخليجين للعراق ، فضلا عن افتتاح عدد من دول الخليج العربية لسفاراتها في العراق مثل دولة الأمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ومملكة البحرين ، وامكانية فتح السعودية لسفاراتها وكذلك بقية دول الخليج العربي في المستقبل القريب [٣٩].

٣ــ تشريع العراق لقانون الاستثمار الذي أعطى بموجبه شركات الاستثمار العربية والاجنبية العديد من الحوافز الاقتصادية والاستثمارية إلى جانب ضمان أمن وحماية هذه الشركات هذه الشركات مع رؤوس أموالها [٤٠] .

٤ــ الأزمة الاقتصادية العالمية والتي انعكست آثارها ايضا على دول مجلس التعاون وخسارتها لمليارات الدولارات الأمريكية وتدفعها باتجاه التعويض هذه الخسائر عن طريق الاستثمار في العراق خاصة وأنه لم يتأثر كثيرا بهذه الأزمة بحكم الظروف التي شهدتها سابقا ويشهدها حاليا .[٤١]

٥ــ استعادة العراق عضويته في اتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي يشجع الشركات الخليجية على دخول الاسواق العراقية يهدف التجارة والاستثمار[٤٢] .

٦ــ يعد العراق مجالا استثماريا خصبا في العديد من الجوانب التجارية والصناعية والعقارية وغيرها ، فالصناعات الانتاجية الاستراتيجية كالحديد والصلب والبتروكيمياويات والاسمدة والنفط والغاز والنقل والمواصلات والاتصالات والموانئ وغيرها ، وكلها تعاني من التخلف بسبب المعدات والتقنيات القديمة التي تعتمدها في الأنتاج ، وبما أن الشركات الخليجية وبما تمتلكه من رؤوس أموال كبيرة وخبرات وتقنيات حديثة بحكم الاتصال والمشاركة مع الشركات العالمية يشجعها على العراق في الاستثمار في العراق ويجعلها الأوفر حظا بالفوز بهذه المشاريع انطلاقا من الاسعار التنافسية مع الشركات الاجنبية ، كما أن السوق العراقية يمكنها أن تكون جزءا من السوق الخليجية الموحدة بما يملكه العراق من موارد طبيعية وبشرية [٤٣] .

٧ــ لا شك أن تعزيز العلاقات الاقتصادية ـ العراقية سيسهم باتجاه تعزيز العلاقات السياسية وبالشكل الذي يشجع العراق على الانضمام إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وخاصة وأن العراق له ثقله السياسي والاقتصادي في المنطقة ، ويمتلك لثروات طبيعية هائلة ، فكما هو معروف أن العراق يحتل المرتبة الثانية في العالم بعد المملكة العربية السعودية من حيث احتياطاته النفطية ، فضلا عن الحقول غير المستثمرة والمكتشفة ، إلى جانب كميات الغاز الطبيعي ، فضلا عن الاراضي الزراعية والخصبة الأيادي العاملة والخبرات العلمية الأخرى ، بما يطمئن الشركات الخليجية على الأستثمار فيه ، بعكس ما أذا كانت الدولة فقيرة [٤٤] .

٩ــ أن العراق كان يتمتع بعلاقات اقتصادية متميزة مع دول الخليج العربية حتى عام ١٩٩٠ وكان عضوا في العديد من المؤسسات الخليجية ، كمجلس وزارة التعليم العالي ، ومنظمة الخليج استثمارات الصناعية ، وبنك الخليج الدولي ، واتحاد عرف مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وعليه يمكن القول أن مسألة تفعيل العلاقات الاقتصادية وتعزيزها بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي هي مسألة وقت حتى يتمكن العراق من تجاوز أزمته هذه ويستعيد موقعه ومكانته العربية والاقليمية [٤٥] .

١٠- بلا شك أن دول مجلس التعاون الخليجي على قناعة تامة بإهمية العراق ودوره في المنطقة بأعتباره بشكل عمقا استراتيجيا مهما لها ، والعكس صحيح أيضا ، وبالتالي فأن هذه الرؤية ستسهم بشكل أو بأخر في دعم وتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجانبين[٤٦] .

١١- أن المنابع لحركة التبادل التجاري بين العراق ودول الخليج العربية منذ عام ٢٠٠٣ ورغم انها غير مستقرة بجد أن هذه الحركة أخذه بالزيادة والارتفاع[٤٧] . وبالتالي فأن مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية الخليجية ستكون أفضل وأكثر افصاحا وتعاونا ان لم يعترضها عائق .

المبحث الثالث

العلاقات الاجتماعية

المطلب الأول

أولا / لمحة عن روابط بين العراق ودول الخليج

يرتبط العراق بدول الخليج روابط اجتماعية وثيقة ، ويثبتها عدة جوانب الجانب الأول أو الرابط الأول العروبة أو القومية العربية اما ثانيا الدين إلى جانب العادات والتقاليد إضافة إلى ذلك الرابط الفيلي كل هذه الروابط وغيرها هي أساس الصلة الاجتماعية بين العراق ودول الخليج العربية الا أن هذه العلاقات اتسمت بالتوتر احيانا تصل إلى حد القطيعة بين العراق وبعض دول الخليج العربي لا سيما الكويت من هذه لدول خصوصا بعد أحداث عام ١٩٩١ وما خلفته من أثار حقد بين العراق والكويت بسبب اجتياح العراق للكويت .

أما بعد أحداث ٢٠٠٣ وأثار الحرب الأمريكية على العراق وما خلفته هذه الحرب من دمار على الواقع الاجتماعي العراق وصولا إلى الحرب الطائفية التي جرت بالعراق بداية عام ٢٠٠٧ ، حيث أتهمت الحكومات العراقية دول الخليج بانها الداعم للأرهاب بناءا على ما القي القبض عليهم من جنسيات عربية خليجية كانت لهم صلة وثيقة بالقاعدة ، وتاخذ نموذج المملكة العربية السعودية .

ثانيا: مسألة الإرهاب وتأثيره على العلاقات العراقية ــ الخليجية بعد ٢٠٠٣ السعودية نموذج .[٤٨]

تعريف الإرهاب : الإرهاب هو استخدام العنف المقصود وغير قابل للتشويه ، أو استخدام العنف لتحقيق أهداف يمكن التعرف اليها ، يعد الإرهاب ظاهرة عالمية توسعت خصوصا في العقود الأخيرة بعد عام ٢٠٠٣ وسقوط النظام العراقي بدأت المجاميع الإرهابية تتدفق إلى الساحة العراقية من اجل القيام بالعمليات الإرهابية التي خسرت أرواح العشرات من العراقيين واصبح الدور السعودي في العراق ضارا وتخريبيا[٤٩].

حيث أصبح هذا الدور الغير ايجابي الذي تبنته السعودية اصبح غير خاف على كثير من الدوائر السياسية والاعلامية العربية والاجنبية ، وتعددت الاسباب التي تقف وراء ذلك ومن أبرز هذه الأسباب هو حماية المملكة العربية السعودية من التمهيدات الداخلية والخارجية ففي الداخل ارادت التخفيف من الضغط الداخلي الذي فرضته التضخيمات المتشددة على الحكومة السعودية وأرادت أن تهدد قوى الأزمة إلى العراق بحجة مقاتلة الأمريكان ، اما التهديدات الخارجية فتتمثل من خشية الاوضاع السياسية التي تنشأ في العراق بعد سقوط النظام ، وصعود الشيعة إلى سدة الحكم إلى جانب السنة ، وفرأت السعودية هذا التطور انه اشارة مباشرة او غير مباشرة لاشارة ملف الشيعة فيها خاصة ان هذا الملف مرشح للتصعيد في اي لحظة نتيجة للعلاقات غير العادية بين الحكومة وشيعة السعودية [٥٠] .

ولا بد من ان نتطرق هنا إلى الموفق الرسمي لحكومة المملكة العربية السعودية وبين الموفق الأخر الذي يمثله الهيئات والجماعات الدينية المتطرقة داخل المحكمة في موقفها من الإرهاب حيث نجد أن موقف الحكومة موقف أيجابي في الشأن العراقي وهذا يتضح من خلال عدة جوانب ومنها ما جاء في خطبة صلاة الجمعة لأمام المسجد الحرم الشيخ عبد الرحمن السديسي في أبريل ٢٠٠٧ ودعوته لمسلمي العراق بالوحدة في محاولة للأصلاح بين السنة والشيعة مذكرا المسلمين بما جاء في القرآن الكريم (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا) وكان الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن الشيخ رئيس هيئة كبار العلماء في السعودية قد اطلق فتوى حذر فيها الشباب من الذهاب إلى الخارج بحجة الجهاد لما يترتب عليه من مفاسد كبيرة وقد حب رئيس الوزراء نوري المالكي بتلك الفتوى واعتبرها باردة طبية من العلماء المسلمين في المملكة [٥١] .

ومن الأمور الايجابية الأخرى معارضة فكرة تقسيم العراق حيث قام وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل في يناير ٢٠٠٧م بأن تقسيم العراق أمر غير مقبول ومن الضروري تجنبه ، لأنه سيضر بالعراقيين الذين عانوا الكثير بسبب النزاعات خلال العقود الماضية.

اما الموقف الأخر الذي تمثله الجماعات المتطرفة فنجده في المراكز الفكرية المتطرفة التي تدعو جهرا إلى الجهاد في العراق وتعمل على تجنيد الشباب السعودي في العراق من خلال الايحاء لهم بأن مهمتهم في العراق هي مهمة مقدسة وتدخل ضمن فريضة الجهاد [٥٢] .

المطلب الثاني

العراق ودول الخليج رؤية مستقبلية

أن ابتعاد دول مجلس التعاون الخليجي عن العمل بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ ، أدى بالضرورة إلى تمدد قوى إقليمية مؤثرة على أرضيه مثل تركيا وإيران نظرا للعلاقات التاريخية والدينية لإيران مع العراق استطاعت أن تشغل الساحة العراقية ، وأن يكون لها دور مؤثر وفعال في البلاد خلال العقد الأخير ، وأن الحاجة اليوم أمام صانعي القرار في دول مجلس التعاون الخليجي أن يعيدوا النظر في مواقفهم تجاه العراق ، وتقديم الدعم والمساعدة لحكومة حيدر العبادي المنتخبة وعلى كافة الصعد السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والاعلامية والعسكرية والرياضية ليكون العراق جزءا اساسيا من منظومة الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي في ظل العلاقات التاريخية التي تربطه مع اشقائه في دول الخليج العربي ، وادراك أن تحقيق الاستقرار في العراق ودعم العملية السياسية نحو النجاح فيه ينعكس (بدون شك) على استقرار النظام الاقليمي الخليجي تواجه دول مجلس التعاون اليوم تحديات اساسية تتمثل في الإرهاب العالمي والملف النووي الإيراني ، واستمرار حالة عدم الاستقرار في العراق ، مما يجعلها بحاجة إلى تعاون إقليمي وخاصة مع العراق من خلال فتح أفاق الحوار الصادق والبناء بشفافية وصولا إلى تحقيق الأمن باندماج العراق في المنظومة الأمنية الخليجية ، واحتوائه كبلد عربي فاعل ومؤثر في المنطقة ، وأن ندرك دول المجلس بأنه تقع عليها مسؤولية المساهمة في تحقيق أمن واستقرار العراق في ظل الاواصر والمصالح التاريخية المشتركة بينه وبين اشقائه دول الخليج العربي (٥٣)

الخاتمه

١.لقد شهد العراق تبدلات سياسيه منذ تأسيسه على عكس دول الخليج التي تتميز بأستقرار سياسي مميز عن الدول العربيه الاخرى

٢.لقد تشكل اختلاف الايدلوجيات احد اهم العقبات التي لم تسمح بتنامي العلاقات العراقيه الخليجيه.

٣.ان انضمام العراق الى مجلس التعاون لدول الخليج العربيه سيجعل من المجلس قوه اقتصاديه عالميه. لذا فان الولايات المتحده غير جاده في دفع دول الخليج لضم العراق. لان ذالك سيؤثر على مصالحها.

٤.لوحذت دول حذو دولة الامارات في تعاملها مع العراق فان ثقلها داخل العراق كان من الممكن ان يكون ذا تأثير اكبر من ما هو عليه الان. خاصه بعد اخفاء الامارات لديونها المترتبه على العراق.

٥.اذا رغب العراق ان يكون. ضمن محيطه الخليجي وانتمائه العربي. فعليه بناء علاقه مع ايران على اساس الثوابت الوطنيه والمصالح المتبادله. وهذا ماسيحدد من قبول العراق خليجيا. ف دول الخليج تنضر الى العراق بانه من الممكن ان يكون ضمن النفوذ الايراني المتنامي في منطقة الخليج العربي. والذي سيحدد ذالك الطبيعة العلاقه بين بغداد وطهران.

٦. الارهاب والاتهامات المتبادله بين الاطراف الخليجيه بدعم الارهاب حال دون استمرار العلاقات على مساهرها الطبيعي بين العراق ودول الخليج كانه له الثأثير السلبي على هذه العلاقات.

قائمة المصادر

١ـ ميثاق خير الله جلود ، مستقبل العلاقات ، نشرة تحليلات ، جامعة الموصل ، مركز دراسات إقليمية ، ص٢.

٢. jul B.Ahemen.iraq And the Gulf Sdates the Balance of Fear, Special Report.anited Statos Internareonl of peace washing ton .p5;www.usip.org

٣ـ صحيفة الشرق الأوسط العدد (٩٤٥٧) ١٩ تشرين الأول ٢٠٠٤ ، وصحيفة الشرق الأوسط (٩٥٧١) ١٠شباط ٢٠٠٥، وصحيفة الشرق الأوسط (١١١١٤) ٣ أيار ٢٠٠٩ ، موقع BBC. موقع منتديات شبكة الأعلام العراقي .

٤ـ جلود ، أهمية ، تطوير ص٥، مناقشات الدكتور نوفل قاسم ، مستقبل العلاقات العراقية الخليجية ، ص٧٣٠ .

٥ـ علي الهاشمي ، من يسعى لمعرفة التقارب العراقي الخليجي ، موقع شبكة النبأ المعلوماتية .

٦. موقع مراقي

٧. ص٧٣١، مستقبل علاقات العراق ودول الجوار ،نوفل قاسم الشهران .

٨. مستقبل علاقات العراق ودول الجوار ، نوفل قاسم الشهران ، ص٧٣١.

٩. مفيد الزيدي ، استاذ دراسات الخليجية بغداد ، موقع كيبديا .

١٠ـ محمد عباس ناجي تحولات الموقف الإيراني من الأزمة العراقية مجلة السياسة الدولية العدد ١٩٨، القاهرة ، اكتوبر تشرين الأول ٢٠١٤، ص١٥١.

١١. الشرق الأوسط (صحيفة لندن) ٢٠١٤/١١/٣،

١٢ـ محمد أحمد (المواقف العربية من الأزمة في العراق /مجلة السياسة الدولية العدد (١٩٨) القاهرة ، اكتوبر تشرين الأول ، ٢٠١٤، ص١٥٣.١٥٤.

١٣. الشرق الأوسط (صحيفة لندن) ، ٢٠١٤/١١/١٠.

١٤. الشرق الأوسط (صحيفة لندن)، ٢٠١٤/١١/١٣.

١٥. الشرق الأوسط (صحيفة لندن) ، ٢٠١٤/١١/١٨.

١٦. الشرق الأوسط (صحيفة لندن) ، ٢٠١٤/١١/١٩.

١٧_ أنظر تصريحه نقلا من الموقع الالكتروني WWW//nahrainner/Iraq.

١٨ –http/Arabic.cnn.com/middle.east/03/08/2015/ken– atiah– Qatar– meting– iran.

٢١. صحيفة الصباح العدد١٤٦ ، ٢٢/كانون الأول / ٢٠٠٣.

٢٢. صحيفة التأخي (بغداد) العدد ٤١٣٤، ١٩/كانون الثاني /٢٠٠٤.

٢٣. صحيفة الصباح العدد ١٦٢، ١١/كانون الثاني / ٢٠٠٤.

٢٤. صحيفة الزمان (لندن) العدد ١٧٨٨، ٢٠/نيسان/٢٠٠٤.

٢٥. صحيفة الصباح ، العدد ٢٣٧، ٢/حزيران / ٢٠٠٤.

٢٦. صحيفة الصباح ، العدد ٢٧٨، ٢٧٨، ٨/حزيران / ٢٠٠٤.

٢٧ـ اسهام الشركات الخليجية باعمار العراق ، صحيفة الصباح (الالكترونية) على الموقع .www.ALSABAH.COM

٢٨ـ وليد محمود أحمد (العلاقات العراقية الخليجية بعد حرب الخليج الثانية ٢٠٠٣) بحث كتاب علاقات العراق الاقتصادية وامكانية تطويرها ، (مركز الدراسات الإقليمية . جامعة الموصل .٢٠٠٨) ص١٧٥.

٢٩. صحيفة الشرق الأوسط (لندن) ، العدد ٩٨١٣، ١٠/تشرين الأول / ٢٠٠٥.

٣٠. المصدر نفسه .WWW.ALASBAH.COM

٣١. مستقبل علاقات العراق ودول الجوار (نوفل قاسم الشهران) ص٤٨٥.

٣٢ـ موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، المركز الوطني للأعلام ، قسم الرصد، النشرات اليومية .

٣٣ـ وبي تستضيف مؤتمر الاعمال والاستثمار في العراق ، متاح على الرابط WWW.bbcarabic.com.

٣٤ـ الملتقى العراقي . الخليجي الأول يمثل جسرا للعلاقات الاقتصادية، صحيفة الاتحاد الالكترونية على الموقع :.WWW.ALEATHAD.COM

٣٥ـ استعاد العراق عضويته في اتحاد الفرق الخليجية متاح على الرابط WWW.iraq center.net:

٣٦. المصدر نفسه .

٣٧ـ افتتاح فعاليات الملتقى الأعمال الأماراتية . العراقي بالشارقة متاح على الرابط WWW.Emirates News Agencg.com.

٣٨. نوفل قاسم الشهران ، علاقات العراق ودول الجوار ، ص٤٩٢.

٣٩ـ قانون الاستثمار العراقي على الموقع للأوراق المالية متاح على الرابط WWW.iraqi sm.com/vb/show theerd.php?t=188.

٤٠ـ انعكاسات الأزمة المالية على الخليج العربي ، الملف السياسي (مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد) العدد٥٢ ،أذار ٢٠٠٩، ص٧.

٤١. استعادة العراق عضويته في اتحاد العراق الخليجية ، مصدر سابق .

٤٢. مستقبل بنظرة العراقيون ، مصدر سابق .

٤٣ـ بحث غير منشور ضمن أعمال المؤتمر العلمي السادس الذي عقده مركز الدراسات الإقليمية في جامعة الموصل بتاريخ ٢٧ـ٢٨ /٢٠٠٩/٥، حول مستقبل علاقات العراق ودول الجوار ص١٥. ١٧.

٤٤. نوفل الشهران ، مصدر سابق ، ص ٤٩٤.

٤٥. المصدر نفسه.

٤٦. نوفل الشهران ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٩٤.

٤٧ــ مارتن كريفيش ، المفاهيم الاساسية من العلاقات الدولية ، مركز الخليج ، للابحاث ، دبي الأمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٨ ، ط١، ص٤١.

٤٨ـ جاسم محمد هايس ، العلاقات العراقية السعودية وقائع وبحوث المؤتمر العلمي السابع مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة (ت:٢٠١١) ، ص٣١٤.

٤٩ـ جاسم يونس الحريري ، العلاقات الاستراتيجية بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي ، جامعة البصرة ، مركز الدراسات الخليج العربي ، ٢٠١٢، ص٣٤.

٥٠ــ حسين حافظ وهيب ، العلاقات العراقية السعودية ، دراسات سياسية مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد ١٣، سنة ٢٠٠٨، ص٣١.

٥١ـ جمال مالك سعيد القويزي ، رؤية حول مستقبلية بين العراق والمملكة العربية السعودية في مجال التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب المجلة السياسية الدولية ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، عدد ٨٩، سنة ٢٠٠٨ ، ص١٧٨.

٥٢ . مفيد الزيدي ، استاذ الدراسات الخليجية ، بغداد.

٥٣– مصدر نفسه